مقابلة

أجرتها
ديما شريف

لا يتردد البروفيسور في «معهد الدراسات الشرقية والأفريقية» في لندن جلبير الأشقر في تسمية الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها الدول العربية منذ بداية العام الجاري بالثورة. هي، برأيه، سيرورة ثورية تفتح المنطقة على احتمالات لا يمكن أحداً أن يعرف نتيجتها. فالقوى الفاعلة على الأرض تغيّرت، وانضمّ إلى التيارات الدينية ليبراليّون ويساريّون وعمّال ومهمّشون ما عادوا يستطيعون السكوت عن الفساد والاستبداد. هكذا يصبح المستقبل غير واضح المعالم، لكنّه بالتأكيد سيكون مختلفاً، خصوصاً مع القلق والإرباك اللذين طاولا الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، وحليفتها الأبرز إسرائيل، حيال الربيع العربي

جلبير الأشقر

أميركا تلهث وراء قطار الثورات

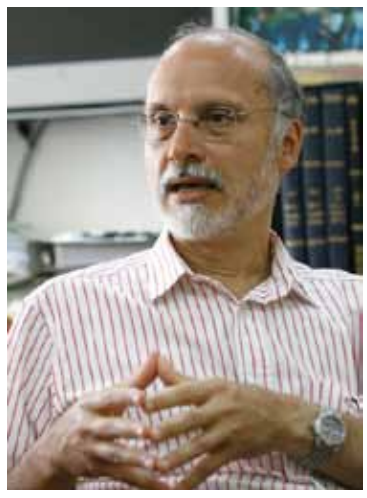

■ يختلف المراقبون على تسمية ما تشهده البلدان العربية منذ بداية العام الجاري: ثورة، انتفاضة، انقلاب شعبي على الحكام، احتجاجات... ما هو برأيك التوصيف الأفضل؟

ـ شهدنا نقاشات عدّة حول تسمية ما يحصل في المنطقة العربية. يختلف الأمر إن كنّا نتحدّث عمّا يجري على المستوى الإقليمي العام، أو في البلدين اللذين شهدا نجاحات، أي تونس ومصر. وفي الحقيقة، حتى في هذين البلدين، هناك من يعترض على استعمال كلمة ثورة، بمعنى أنّ تلك الكلمة قد توحي بأنّه تم إسقاط النظام كما أراد الشعب، بينما النظام لم يسقط في الواقع، بل سقط رأسه ورموز الاستبداد والفساد، أمّا النظام بعموده الفقري، فلا يزال مستمرّاً. تقديري أنّ أفضل تسمية لما يحصل اليوم هي السيرورة الثوريّة. وهذا التعبير يسمح بتوصيف ما حصل في مصر وتونس. نحن فعلاً أمام ثورة بمعنى الزخم الجماهيري، وإحراز نجاحات لا يمكن التقليل من شأنها، وإن كانت لا تمثّل تغييراً جذريّاً للنظام، فهي انتصارات مهمة، والسيرورة مستمرة سواء في تونس أو مصر. أعتقد أنّ المصريين كانوا محقّين بتسمية ثورتهم بيوم بدايتها «ثورة 25 يناير»، وهو كان يوم تجمّع حاشد، لا أكثر، ولم يحقق أيّ شيء. لكنه يوم البداية لعملية لا تزال مستمرّة. ثمّة صراع على مصير تلك الثورة، وبالتالي، هي سيرورة ثورية. فلم نشهد انقلاباً في بنى الدولة، إضافة إلى التغيير الاجتماعي، علماً أنّ الثورات يمكن أن يكون لها تصنيفان: سياسيّ لتغيير النظام السياسي والتحوّل إلى الديموقراطية، واجتماعي لتغيير البنى الاجتماعية.

■ من يقوم برأيك بهذه الثورات: المهمّشون، البورجوازيّة الوطنيّة، العمّال...؟

ـ يختلف الوضع من بلد إلى آخر. إذا نظرنا إلى حالتي مصر وتونس، ثم إلى الدول الاخرى، نرى جبهة اجتماعية عريضة، تتصدّى لعنصرين أساسيين: الاستبداد والفساد. وهذان العنصران هما القاسم المشترك الأدنى بين الجميع. ونلاحظ أنّه حيث لا يوجد استبداد كبير بل فساد، تنتشر تحركات لكن ليس لها زخم التحركات الأخرى التي تجتمع على موضوعي الفساد والاستبداد، مثل مصر وتونس. ينطبق ذلك على المغرب مثلاً، فهناك لا يسود شعور بالاستبداد، لأنّ الملك أجرى بعض التغييرات الديموقراطية، وأطلق بعض الحريات، ولو محدودة، وأعلن منذ بداية التحرك بعض الخطوات الإصلاحية. لذلك يطالب التحرّك بتغيير سياسي وملكية دستورية، لكنّه بدون زخم يقارن بمصر أو تونس. بناءً على ذلك، هناك جبهة عريضة من كلّ المتضررين من الاستبداد وكل المتضررين من الفساد. والجبهة التي تشكو من الفساد، وهي غير مسيسة (إلى حدّ ما)، تعاني الغبن والفقر، وقامت بالتحركات إلى جانب طبقة ميسورة لا يزعجها الفساد بقدر ما تريد إنهاء الاستبداد. وهذه طبقة ليبرالية بالمعنى السياسي، وقد تكون مع تحقيق إصلاح اجتماعي، وليست مع النيوليبرالية الاقتصادية. يطمح أفرادها إلى ديموقراطية وحريات بمستوى ما يعتقدون أنّه حاجات العصر. هؤلاء طلاب حداثة. وهناك جمهور عريض جداً من المهمّشين والفقراء والعاطلين من العمل، الناقمين على الفساد والوضع الاجتماعي، ويفهمون أنّ هناك تلازماً بين الاستبداد والفساد. ينضوي في هذه الجبهة اليسار والحركة العمالية، كما شهدنا في تونس ومصر. وفي مصر تحديداً، سرّع دخول الحركة العمّالية سقوط مبارك.

لكن حالما يسقط رمز النظام، ورموز الاستبداد والفساد، نرى بداية اصطفافات مختلفة، وهذا ما حصل في جميع الثورات. فقد مرّت الثورات بمراحل من التجذر. في البداية، تجمّع تحالف كبير من القوى، وكلما أُنجز قسم من المهمات واصبحت السيرورة تواجه مستوى آخر منها، حدثت انشطارات في التحالف. كلما يتحقّق هدف يحظى بالإجماع، تتقلص أو تضيق رقعة التحالف، وهذا واضح في مصر وتونس. فإسقاط مبارك جمع جبهة عريضة من القوى، من اقصى اليسار إلى اقصى اليمين، ثم دخلنا في اصطفاف جديد بين القوى السياسية. فوقف الإخوان المسلمون والسلفيون (التيارات الدينية) إلى جانب المجلس العسكري، وبان التناقض مع القوى الأخرى، اليسار والليبراليين، بشأن معظم الأمور المتعلقة بشكل الدولة الجديدة.

■ ماذا تريد أميركا من الثورات: هل هي وراء القطار، داخله، أم أمامه؟

ـ طبعاً، ليست أميركا امام القطار. أصيبت واشنطن وحليفتها الدولة الصهيونية بإرباك وقلق شديدين إزاء التحوّلات العربية، ولا تزال. ونعلم من خلال اكثر من تقرير صدر في الصحافة الصهيونية أنّ هناك قلقاً حتى على النظام السوري، لأنّه على الأقلّ يضمن استقراراً واطمئناناً لحدود آمنة. لم تفاجأ الولايات المتحدة الأميركية كلياً إزاء ما جرى، وكان ذلك واضحاً من برقيات «ويكيليكس». فهُم يعرفون ما يجري، خصوصاً في موضوع فساد الأنظمة، ويعرفون أنّهم يتعاملون مع أنظمة استبدادية، لكنّها تابعة لهم. لا أوهام عن أنظمة ثابتة إلى أبد الآبدين. وهم يعرفون أنّ هناك تململاً من الشعوب. أرادت أميركا في عهد بوش أن تغطّي على اسباب احتلال العراق، بعد انكشاف أكذوبة الدمار الشامل، فأوحت بأنّها مهتمّة بالتحوّل الديموقراطي للمنطقة. وفي 2005، كانت ذروة ضغوط أميركا على حلفائها، لتقديم بعض التحوّلات الديموقراطية الشكلية، كي تستطيع ادارة بوش الادّعاء بأنّها جدية في المشروع. وقد حصلوا آنذاك على وعد من حلفائهم السعوديين بإعادة تنظيم انتخابات بلديّة للمرّة الأولى منذ 30 عاماً. وضغطوا على مبارك لتنظيم

> **كلما أنجز قسم من المهام، رأينا انشطارات في التحالف الثوري**
>
> **عبارة «الانتقال المنظم للسلطة» كانت تعني أميركياً «انتقالا للسلطة مع بقاء سيطرة حليفنا الأساسي»**
>
> **ساد الاعتقاد سابقاً بأن أي انفجار في المنطقة سينفذه التيار الديني، لكن ظهر الليبراليون واليسار لمزاحمته**

انتخابات فيها القليل من الصدقية، ما جعل الاخوان ينجحون بنسبة كبيرة. وكانت الرسالة التي وجهها مبارك هي المعتادة: اذا اردتم ديموقراطية فعلية، فستحصلون على قوى اسلاميّة معارضة لسياستكم. عزّز ذلك الموقف السائد سابقاً في أميركا، وهو أنّ الخطاب الديموقراطي يصلح سلاحاً ايديولوجياً تتبنّاه اميركا وحلفاؤها، لكن ليس في الشرق الأوسط. فهناك يوجد عداء شديد لأميركا، ناجم عن علاقتها باسرائيل، ولدى أميركا مصالح استراتيجية لا يمكن أن تجازف بخسارتها...

اثار توجه مبارك نحو التوريث، وظهور نيات بالارتداد على هامش الديموقراطية المحدود، امتعاضاً في واشنطن. كذلك جاءت انتخابات 2010 التي كان تقييمها سيئاً بالتأكيد لدى واشنطن. أدّى ذلك إلى حالة من التوتر بين مصر والإدارة الأميركية، وأدركت هذه الاخيرة أنّ صلاحية مبارك قد انتهت، لأنّ استمراره يشكّل خطراً على المصالح الأميركية في المنطقة. لذلك، حين بدأت الحركة الاحتجاجية، وبعد استيعاب درس تونس، لم تكن واشنطن مفاجأة بالكامل، لكنّها طلبت ابقاء الجيش المصري على شيء من الحياد بالنسبة إلى ما يجري، لأنّه الطرف الأساسي المرتبط عضوياً بها، فهي تساهم في تمويله. فكانت الإدارة الأميركية تمجد موضوع سلمية التظاهرات، وكان ذلك خطاباً موجهاً للجيش المصري كي لا يزج في القمع، وينقسم، فتفقده، وكذلك كي يستطيع الاستمرار في ضبط الوضع بعد مبارك. سيناريو «الانتقال المنظم للسلطة»، وهي عبارة تكررت كثيراً، تعني «نحن نريد انتقالاً ديموقراطياً للسلطة مع بقاء سيطرة حليفنا الاساسي». هذا ما سمّيته السيناريو التركي، اي انتقالاً سلمياً للسلطة تحت اشراف الجيش للوصول الى دولة مدنية. ويبقى الجيش في موقع المشرف، ويمكنه التدخل إن كان هناك خطر على المصالح الأميركية. اميركا اليوم وراء القطار، لكنّها تحاول إدارة الأمور. المثال الأبرز على ذلك هو ليبيا، والتدخل فيها. حصلت ثورة شعبية في ليبيا، بعد انكسار حاجز الخوف في تونس ومصر. لكنّ ليبيا دولة نفطية، وهذا موضوع خطير للامبريالية، اي اميركا وحلفائها، وبالتالي، يأتي التدخل في ليبيا لتعزيز صورة الدول الغربية بصفتها مرافقة للتحوّل ومؤيدة له في المنطقة العربية، في محاولة منها لمصادرة العملية واحتوائها. ارتاح الغرب حين لم تظهر في تونس او مصر شعارات حول المسألة القومية او الوطنية او مسألة فلسطين، وفسّر ذلك بأنّ هناك امكانية احتواء، وكان ذلك خطأً. فإذا لم تظهر تلك الشعارات، فليس لأنّها غير موجودة، بل لأنّه في تلك اللحظة كانت هناك رغبة بالتخلص من الاستبداد أولاً. كما أنّ الناس اعتادوا، منذ عقود، تصدّي انظمتهم للاحتجاجات الشعبية باسم المتاجرة بالقضية الوطنية. التدخل في ليبيا خدم أولاً الناحية الايديولوجية، وثانياً كانت عملية مصادرة مباشرة. فليس في ليبيا مؤسسة كالجيش المصري يمكن استخدامها من اجل انتقال سلمي للسلطة، ومن هنا، اتت الرغبة في التدخل العسكري.

كانت الحركة الليبية في أوّل أسابيعها ترفع شعار «لا للتدخّل الأجنبي»، وحتّى اليوم بعد الاستنجاد بالخارج، هناك رفض للتدخل على الأرض. انتهزت الدول الغربية الفرصة لتتدخّل، وتذهب أبعد بكثير من الحماية، فصادرت الصراع ضد نظام القذافي. لكنّ القوى الغربية لا تريد إسقاط النظام قبل معرفة من سيحلّ مكانه. أدرك الجميع أنّ التدخل في ليبيا سببه الأساسي النفط الليبي، وأنّ التدخل هو مصادرة للثروة الليبية. قسم من الليبيين يعرفون ذلك، فالغرب لا يريد تسليحهم، ويفرض عليهم حدوداً في تحركهم العسكري، ويملي عليهم شروطاً. حين يسقط النظام، أو ما بقي منه، لن يسيطر الغرب على دينامية الحركة، بدون وجود غربي على الارض. وسقوط النظام، بخلاف ما رأيناه في مصر أو تونس، سيعني تفكك جهاز الدولة الذي كان قائماً. الفرق الاساسي بين تونس ومصر من جهة، وليبيا وسوريا من جهة أخرى، أنّه في هاتين الاخيرتين، اعاد النظام تنظيم القوى المسلحة بحيث اصبحت القوى الرئيسية فيها مرتبطة عضوياً بالعائلة الحاكمة. لذلك لا يمكن حصول السيناريو التونسي او المصري. فالمؤسسة هناك تستمر من دون العائلة، بل تتنصل منها.